



نحن والمجتمع

أدب العطاء في مدرسة أهل البيت (ع)

الوفاق/انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي حث عليها الإسلام وأن المجتمع هو شراكة بين أفرادها يجب أن يساهم الجميع في بنائه والمحافظة عليه فقد اعتبر الإسلام البذل والعطاء أحد أهم مظاهر التكافل الاجتماعي الرئيسية.

وعندما نتحدث عن العطاء فنحن لانخص الجانب المادي منه وإن كان هذا الجانب يُعتبر على رأس القائمة - وإنما أردنا العطاء وهو الوقوف إلى جانب الآخرين وتحسس حاجاتهم المختلفة ومد يد العون والمساعدة وتقديم جميع صور الرعاية لهم سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي بهدف خلق مجتمع سوي متضامن خال من العاهات والتشوهات التي يخلقها تخلي الأفراد عن مسؤولياتهم اتجاه مجتمعهم وتغليب مصلحة الذات والأنسا على المصلحة العامة.

العطاء أمان المجتمع

يعتبر العطاء أمثل تعبير عن إنسانية الإنسان، فالإنسان لا يمكن أن يكون إنساناً وهو أناني، يتحكم به الاستئثار والجشع والبخل.

وهو ضماناً لسلام المجتمع وأمنه، فلا يمكن لمجتمع أن ينجم بالطمأنينة والسلام، أو أن يحظى بالاستقرار، إلا عندما يشعر أفرادها بروح التعاطف والتراحم، ويمد كل واحد يده إلى الآخر، فالفقر هو مشروع تنازع وفتنة، هو سبب لخراب المجتمع، ودخول شياطين الجن والإنس إليه.



وقد قال علي (ع) لابنه الحسن (ع): "لا تلم إنساناً يطلب قوته، فمن عدم قوته كثرت خطاياها". ولكن طبعاً لا يفهم من هذا الحديث أنّ الفقر يبرّر التعدي العاقبة، ولكن المراد منه التنبه إلى مخاطر تفشي الفقر والفاقة، ومن هنا، كان الحث على العطاء.

والعطاء هو أقرب الطرق إلى الجنة، ولذا، عندما جاء رجل إلى رسول الله (ص) وقال له: أيّ الناس أفضلهم إيماناً؟ قال (ص): "أبسطهم كفاً"، وقال: "أحبّ الناس إلى الله عزّ وجلّ، أسخاهم كفاً".

على درب الأئمة الاطهار (ع)

بروح العطاء، نعتبر عن ولاتنا وحبنا للإمام الحسن (ع)، ولكن أئمة أهل البيت (ع)، فلا تنال ولايتهم إلا بالحب، بالحب لله الذي يتحول إلى حب للناس، والذي عبر عنه الله: ﴿وَيُطِيعُمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مَشْكِينًا وَيَتَّيْمُونَ أَسْرِيًّا * أَنفُسَهُمْ يَتَوَقَّعُونَ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا تُرِيدُ بِكُمْ كَيْدًا وَلَا تَشْكُرُونَ﴾.

ومتي عشنا هذه القيمة، فسنكون نحن الصورة التي تحدّث عنها رسول الله (ص): "مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ: مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ: تَدَاعَىٰ لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالشَّوْبِ وَالْحُمَّىٰ"، "المؤمن للمؤمن كالبنان المرصوص، يشدّ بعضه بعضاً، ولا يخذل بعضه بعضاً"، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَىٰ الْإِثْمِ وَالتَّوَدُّنِ﴾.

إنّها ثقافة الرحمة والوعي

التبرع بالأعضاء، عندما يهب الموت أملاً

الوفاق/وكالات

أشخاص بعد وفاته. بتفصيل أكثر، هذا الأمر يمكن أن يلغي، أو في أحسن الأحوال، أن يخفّض نسبة الوفيات بسبب أمراض القلب، لأن المريض قد حصل على قلب من إنسان آخر، وترتفع هذه النسبة إلى ٨٥٪ بالنسبة لأمراض الكبد، كما يمكن أن يحيا شخصان سنويًا لو أنّهما حصلوا على كلية من واهبٍ آخر

وهب الأعضاء في لبنان

ما زال عدد الواهبين المتوفين يتراوح ما بين ٧ و ١٢ واهباً بالسنة وفق المنسقة العامة للهيئة الوطنية لوهب وزرع الأعضاء والأنسجة (NOD-Lb) فريدة يونان، التي اعتبرت ان الوهب من الأحياء يخضع الى شروط وضوابط قانونية وأخلاقية لحماية الواهب ومنع المتاجرة. منها:

"الجنسية نفسها ومن الاقارب حتى الدرجة الرابعة، وبلوغ سن ال ٢١". وتشرح يونان أن "مراحل عدة تمر بها عملية الوهب، الأولى: موافقة الفريق الطبي المعني بزرع الأعضاء في المستشفى على أن المريض يمكنه أن يخضع إلى عملية زرع من واهب حي غير قريب، بينما المرحلة الثانية: تسجيله على لائحة الإنتظار في الهيئة الوطنية لوهب وزرع الأعضاء والأنسجة وفقاً للنموذج المعتمد من الهيئة المذكورة موقعا من الطبيب المعالج والجراح والمريض. المرحلة الثالثة: يُقدّم الطبيب المعالج أو الجراح ملف المريض الذي لم يحصل عليه واهب بعد ستة أشهر من تاريخ قبول تسجيله على لائحة الانتظار الوطنية إلى لجنة طبية وطنية خاصة بوهب الأعضاء، ومن ثم إلى لجنة أخلاقيات وطنية خاصة بوهب وزرع الأعضاء من الأحياء (تشكل بقرار من وزارة الصحة العامة) لدراسة طلبه بالقيام بعملية زرع من واهب غير قريب، أما في المرحلة الرابعة فيُقدّم المريض المتلقي ملفه وملف الواهب إلى مكتب اللجنة العلمية في نقابة أطباء لبنان.

إنسان يحي ثمانية

سنويًا، يموت ١٧ مليوناً و ٣٠٠ ألف شخص في العالم بسبب أمراض القلب، وهو ما يمثل ٣٠٪ من الوفيات، وفق ما تشير منظمة الصحة العالمية، فيما تنتهي حياة نحو ٧٠٠ ألف شخص بسبب أمراض الكبد. من ناحية أخرى، يموت نحو ٢,٣ مليون مريض بالفشل الكلوي بسبب عدم قدرتهم على تلقي العلاج المناسب. ولأنّ تكلفة زراعة عضو اصطناعي باهظة ومرقعة وليست بمقدور الكثيرين، يفضل المريض الموت بسلام على أن يترك من ضمن إرثه ديوناً تتحمّلها العائلة.

غير أنّه بمقدورنا أن نلعب دوراً إيجابياً في تغيير هذه الأرقام. بـ"الوهب"، إنّ هذا العطاء يستطيع أن يغيّر الكثير، إذ أن كلّ واهب يستطيع إحياء ٨

رؤية قائمة على الشريعة في كل تحركاتها، لذلك جالت الجمعية على المرجعيّات الشيعيّة الأكثر نفوذاً في لبنان لتوضيح فكرة وهب الأعضاء ولاستحصال الفتوى الشرعيّة التي تسمح لها بالتحرك بحريّة. وكانت الإشكاليّة التي توقفت عندها المرجعيّات الدينيّة هي في عدم حصول أي تشويه للجنة، أي عدم حصول الجثة إلى ذوبها بعد عمليّة سحب الأعضاء كما كانوا قد سلّموها إلى المستشفى. فعندما تُستأصل الأعضاء، يتم إعادة ترميم الجسد كما الأحياء. وتؤكد الجمعية أنها تستهدف الأعضاء التي تعتبر أساساً لحياة الإنسان، كالقلب والكبد والكلّي، أمّا الأطراف كاليدين والقدمين والأذنين فهي تعتبر كماليّات ولا يسمح الشّرع بأخذها. كما كان هناك إشكاليّة أخرى

المصرية قانوناً عام ٢٠١٠ يسمح بنقل وزراعة الأعضاء عبر التبرع، وتأكيد كثير من الأطباء أهميته في إنقاذ حياة كثيرين.

وفي حين كان الأمر مطروحاً في مصر منذ سبعينيات القرن الماضي، احتلت القضية ولا تزال مساحة كبيرة من اهتمامات النخبة ورواد مواقع التواصل الاجتماعي وناشطيه، في وقت اتخذت أبعاداً جديدة من بينها تحرك الدولة، وفق ما أعلن مستشار الرئيس المصري لشؤون الصحة والوقاية، بتجاه دراسة إضافة إختيار التبرع بالأعضاء في بطاقة الرقم القومي على غرار ما هو معمول به في كثير من بلدان العالم، فضلاً عن توجه من يؤيدون الفكرة إلى جهات التوثيق الرسمية لتسجيل رغبتهم في إتمام الأمر بعد الوفاة.



وعلى مدار عقود مضت رافق طرح القضية في مصر خلاف بين المؤسسات الرسمية التي أباحت التبرع أو النقل بضوابط، وبعض علماء الدين الذين رفضوه واعتبروه مخالفة وتعدياً على خلق الله، وبين هذا وذاك، شهد المزاج الشعبي صعوداً وهبوطاً حول تقبل الفكرة، وبقيت في النهاية حالات التبرع محدودة للغاية، لا سيما مع عدم تقبل كثيرين السماح بنقل أعضاء ذويهم المتوفين.

غياب الفاعلية

وعلى الرغم من كل هذا الجدل القديم المتجدد في مصر في شأن قضية التبرع بالأعضاء، فإن حالات التبرع في الدولة العربية الأكثر تعداداً للسكان بأكثر من ١٠٠ مليون نسمة تبقىها بين أقل الدول التي تشهد رواجاً للفكرة. في وقت تحتل البلاد مكاناً متقدماً في عدد الوفيات بسبب حوادث الطرق التي تعد مصدراً مهماً للتبرع بالأعضاء حول العالم، إذ سجلت الإحصاءات الرسمية نحو ١٢ ألف حالة وفاة في حوادث الطرق عام ٢٠١٩.

وعلى الرغم من وجود قوانين تنظم عملية التبرع بالأعضاء في مصر، فإن هناك غياباً للمثل هذه الثقافة نظراً إلى اعتقادات عن قدسية جسد المتوفي متوارثة منذ العهد الفرعوني، ولا يختلف فيها المسلم عن المسيحي، بالتالي يرفض أي مساس بالجسد

وأعضائه بعد الوفاة، على الرغم من أن المؤسسات الفقهية الإسلامية حسمت الجدل لصالح إباحة التبرع بالأعضاء، وخطت دول إسلامية كثيرة خطوات كبيرة في نقل الأعضاء، لكن مصر ما زالت متخلفة عن الركب بسبب أزمة الوعي لدى المصريين، وكذلك غياب الإرادة السياسية في تفعيل قانون نقل وزراعة الأعضاء، إذ إن البنية التحتية الطبية اللازمة لحفظ أعضاء الموتى غير كافية، بخاصة أن بعض الأعضاء تحتاج إلى الحفظ في درجات حرارة تصل إلى سالب ٧٠.

التبرع بالأعضاء في تونس ومنح فرصة أخرى للحياة

عدددهم بالآلاف في تونس، يحدوهم أمل كبير في العثور على متبرع، يخرجهم من دائرة الحيرة والألم، ويعيد إليهم بهجة الحياة، إنهم مرضى القصور الكلوي. تلك هي وضعية آلاف التونسيين إزاء مرض القصور الكلوي، ومعاناة تصفية الدم في مجتمع يعيش صعوبة في تقبل فكرة التبرع بالأعضاء، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يقوم بها المركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء، عبر التوعية بأهمية الإقبال على التبرع بالأعضاء، أو الموافقة على التبرع بأعضاء أحد الأقارب المتوفين في حوادث الطرقات أو في حالات الموت الدماغي.

تاريخ زرع الأعضاء في تونس

زراعة الأعضاء والأنسجة قديمة في تونس، وبدأت أول زراعة قرنية بتونس عام ١٩٤٨، بينما يعود تاريخ أول عملية زرع كلي في مستشفى شارل نيكول في العاصمة إلى ٤ يونيو (حزيران) ١٩٨٦، من إنسان إلى حي شقيقه، ومنذ ذلك التاريخ تعددت العمليات. وفي عام ١٩٩٣ جرت أول عملية زرع قلب في المستشفى العسكري بتونس، بينما تعود أول عملية زرع كبد في مستشفى سهلول عام ١٩٩٩، لافتاً إلى "وجود كفاءات طبية قادرة على القيام بهذا النوع من العمليات، إلا أن المشكلة تكمن في العدد القليل من المتبرعين، مما لا يلبي حاجات المرضى على قوائم الانتظار".

ويشترط المركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء أن تكون هناك قرابة بين المريض والمتبرع نقادياً لإمكان عمليات البيع والشراء، وذلك بعد التحقق من أن نسبة النجاح عالية وتنفوق ٨٠ في المئة بعد إجراء التحاليل والفحوص اللازمة.

وأبرز مدير المركز الوطني للنهوض بزرع الأعضاء أن "في العالم نسبة المتبرعين من المتوفين دماغياً تفوق ٨٠ في المئة، من العدد الإجمالي للمتبرعين، بينما في تونس ٨٠ بالمئة من عمليات زرع الكلى، تكون من إنسان إلى حي إنسان آخر، وهذا لا يلبي حاجات المرضى الذين هم في حال انتظار، ويسمح القانون التونسي لكل مواطن أن يضع عبارة "متبرع" على بطاقة تعريفه، إلا أن عددهم لا يتجاوز ال ١٤ ألف مواطن".

ختاماً وهب الأعضاء هو ثقافة غير شائعة في مجتمعاتنا ينبغي العمل عليها بشكل معمق من خلال القطاعات المختلفة كالإعلام والتعليم. فمنافع وهب الأعضاء ستمنع الاتجار بالأعضاء وسرقتها، وستنقذ أرواحاً أشقاها المرض.

من منطلق من أحيانفسا كأنما أحيانا الناس جميعاً ، بمقدورنا أن نلعب دوراً إيجابياً في عملية وهب الأعضاء، إنّ هذا العطاء يستطيع أن يغيّر الكثير، إذ أن كلّ واهب يستطيع إحياء ٨ أشخاص بعد وفاته، وبذلك ننخّض نسبة الوفيات بسبب الأمراض